

لا يجوز اني اخبر ما نقله عنه ورايت المسئلة
 التي نقلها صاحب المحيط في شرح السير الكبير
 للسخري وقد فصلها تفصيلا وافيا وتبعها
 كثيرا لاظفر بما قالوا انه يدل على الجواز فلم
 ارفيه غير ما ذكره في موضع اخر منه بقوله
 فتقول لابس ان يصل الرجل المسلم المشرك
 قريبا كان او بعيدا محاربا كان او ذميا واستدل
 عليه باحاديث منها انه بعث رسول الله
 صلى الله عليه وسلم خمسين دينارا الي مكة حين
 فطوا وامر بفتح ذلك الي ابي سفيان بن حرب
 وصفوان بن امية ليفرقا علي فقرا اهل مكة
 فقيل ذلك لابي سفيان وابي صفوان قال
 وبه نأخذ ولان صلة الزعم محمود عند كل
 عاقل وفي كل دين والاهداء الي الغير من مكارم
 الاخلاق بعثت لانه مكارم الاخلاق فعرفنا
 ان ذلك حسن في حق المسلمين والمشركين جميعا
 انتهى مختصرا فلم اشك في ان مرادهم بما يدل
 علي الجواز كلامه هذا لكن من اراد التوفيق
 لم يطلع علي المراد فوق رجحا بالغيب مع عدم
 استقامتهما او لا الفرق الثاني الذي بي السرخسي
 بطلان الوصية عليه لاني هذا الكلام علي انها
 محودة

محودة ينبغي ان تفعل ولو كان الحزبي في دار
 الحرب لما ذكرناه من الحديث ثم الفرق الاول
 من الفرقين لا يستقيم علي ما نقلناه عن شرح
 السير فالاختلاف في جواز صلة الحربي وعدمه
 لاني جواز الوصية له وعدمه لاقتضا الفرق
 الثاني عدم جوازها انتهى عبارة المرحوم جوي
 زاده الا انه يتامل في قوله ولهذا لا يجوز
 للمسلم الصحيح بر الحربي مع قوله بعده لابس
 ان يصل المسلم الرجل المشرك قريبا كان
 او بعيدا محاربا كان او ذميا **قوله** وجه التوفيق
 علم مما ذكره المرحوم جوي زاده انه لا احتياج
 الي هذا العدم ثبوت ما يجوز الوصية للحزبي **قوله**
 اقول لا ينبغي بعده بل وجه التوفيق الي اخذه
 قال قاضي زاده رحمه الله اقول هذا كلام عجيب
 فان لفظ السير الكبير علي ما نقله صاحب المحيط
 لو وصي مسلم لحزبي والحزبي في دار الحرب لا يجوز
 انتهى فكيف يمكن ان يكون المستامن هو المراد
 مما ذكر في السير الكبير انتهى **قوله** فعوقب بالحرمات
 عن مقصوده وهو الارث لعل صوابه وهو الوصية
 اذ الكلام في الوصية القاتل لا الارث **قوله** الاستثنا
 متعلق بالسائلين قال في البرهان الوصية